

Distr.  
GENERAL

S/1997/73  
24 January 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى جلستي الإحاطة الشفوية المتعلقةتين بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا، اللتين عقدتهما مع مجلس الأمن أثناء مشاوراته غير الرسمية يومي ٨ و ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

ومثلما أشرت على مجلس الأمن في هاتين المناسبتين، فقد انتهيت إلى أن خطورة وتعقيد الحالة في المنطقة يتطلبان تعيين ممثل خاص مقيم في أقرب وقت ممكن، وليس مواصلة إيفاد مبعوث خاص في زيارات استطلاعية مثلما كان التفكير من قبل. وفي الجلسة الأخيرة، أبلغت مجلس الأمن أيضا بأبني قررت، بعد التشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم أحمد سالم، وقادة البلدان المعنية، أن اقترح تعيين ممثل خاص مشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وسيكون هذا التعيين متفقا مع الطلب الذي وجهه مجلس الأمن إلى الأمين العام بأن يتعاون تعاونا وثيقا مع منظمة الوحدة الأفريقية في معالجة مشاكل منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك الإعداد لعقد مؤتمر دولي. وأتوخى أن يقدم المبعوث الخاص تقاريره إلى الأمينين العامين كليهما، وأن يستمد التوجيه منهما. وذلك يفترض سلفا، بطبيعة الحال، التنسيق الوثيق بين المنظميتين على مستوى المقر، وأنا أتباحث حاليا مع السيد سالم بشأن كيفية تعزيز هذا التنسيق. كما أننا نناقش الطرائق الإدارية والمالية لهذا التعيين المشترك.

ويمكن إيجاز المهام الأساسية للممثل الخاص على النحو التالي:

(أ) بذل مساعيه الحميدة لتشجيع تسوية مختلف النزاعات في المنطقة تسوية سلمية، مع الإشارة بصفة خاصة في البداية إلى الحالة في شرقي زائير وفي بوروندي؛

(ب) الإعداد لعقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والتنمية في المنطقة، على النحو الذي أيده مجلس الأمن؛

(ج) بذل مساعيه الحميدة للمساعدة على الحفاظ على وحدة زائير وسلامة أراضيها، والمساعدة في استعادة المؤسسات الوطنية في البلد، بما في ذلك من خلال دعم العملية الانتخابية.

وعند الاضطلاع بهذه المهام، سيعمل الممثل الخاص بصورة وثيقة مع الحكومات في المنطقة ومع الأطراف المعنية الأخرى، وسيتعاون مع المبعوثين الخاصين والوسطاء الآخرين المعيّنين من قبل المنظمات الدولية والدول الأعضاء، في محاولة لتوفير التوجيه والقيادة لجهد دولي منسق تنسيقاً سليماً لمعالجة مشاكل المنطقة.

وسيقوم الممثل الخاص أيضاً، بصفته ممثلاً للأمم المتحدة، بتوجيه الأنشطة السياسية الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة في المنطقة، كما سيوفر التوجيه لساكنة أنشطة الأمم المتحدة ويكفل التنسيق بينها، وسيعمل على الصعيد الإقليمي من خلال المنسق الإقليمي الحالي للشؤون الإنسانية، وعلى الصعيد القطري من خلال منسق الشؤون الإنسانية/المنسقين المقيمين.

وسيقوم الممثل الخاص مكتبه في نيروبي، وإن كان سيسافر بصورة متعددة وواسعة في أنحاء المنطقة. وسيحتاج لهذا الغرض دعم لوجيستي كاف يشمل، على وجه الخصوص، طائرة ومعدات اتصالات تتيح له أن يظل على اتصال بمكتبه وبزعماء المنطقة أثناء سفره. وسيقوم في الوقت المناسب، وبموافقة الحكومات المعنية، بإنشاء مكاتب فرعية يرأسها موظفون كبار في مختلف عواصم المنطقة، بما في ذلك بوجمبورا وكيغالي وكينشاسا، وربما عواصم أخرى، وفقاً لتقديره لما يحتاج إليه من دعم.

وسيكون للموظف الذي يرأس المكتب الفرعي في كينشاسا دور هام في دعم ممارسة الممثل الخاص لمساعيه الحميدة فيما يتعلق بالحالة في شرقي زائير، غير أنه سيكون أيضاً مسؤولاً، في ظل التوجيه العام للممثل الخاص، عن إدارة الأنشطة الانتخابية للأمم المتحدة في ذلك البلد. أما الموظف الذي سيرأس المكتب الفرعي في بوجمبورا، فسيتولى المهام التي ظل السيد مارك فاغي (كندا) يضطلع بها بمهارة متميزة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، حيث أبلغني برغبته في ترك منصبه عند انتهاء عقده الحالي في آخر شباط/فبراير ١٩٩٧.

إن جهود الممثل الخاص لن تنجح إلا إذا كان، هو والأمينان العامان اللذان سيعيناه مطمئنين إلى الدعم التام والمستمر من أعضاء مجلس الأمن، مجتمعين وفرادى. ويلزم أن يتوفر هذا الدعم بأشكال متنوعة. ولعل الدعم الأهم سيكون دعماً سياسياً: الإبقاء على توافق الآراء داخل مجلس الأمن بشأن الطريقة التي ينبغي بها معالجة مشاكل المنطقة، وإظهار هذا التوافق في الآراء من خلال قرارات وبيانات المجلس ترافقها مبادرات داعمة من جانب أعضاء المجلس على الصعيد الثنائي.

وستكون هناك حاجة مماثلة إلى توفر الدعم المادي. وسيشمل ذلك دعم بعثة المبعوث الخاص نفسها، من خلال دفع الاشتراكات المقررة في ميزانيتها في حينها، ومن خلال التبرعات العينية، وبخاصة

في ميداني الطيران والاتصالات اللذين أشرت إليهما بالفعل. كما يشمل مواصلة المساهمات المالية في الأنشطة المتنوعة التي يضطلع بها المجتمع الدولي في الميادين الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، والتي سيتعذر بدونها استعادة السلام والأمن الدائمين في المنطقة. ومن المهم بصفة خاصة في هذا السياق توفير الأموال اللازمة للإصلاح والتعمير في رواندا، وبخاصة لإعادة توطين اللاجئين العائدين؛ وللبرامج المشابهة في بوروندي عقب استعادة السلام هناك؛ ولغوث وإعادة توطين العديد من اللاجئين الذين لا يزالون في جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير؛ ولدعم العديد من الزائيريين الذين شردوا أو أضيروا بصورة أخرى من جراء ما وقع من أحداث منذ عام ١٩٩٤.

ولقد اتفق الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في الرأي معي على أن السفير محمد سحنون (الجزائر) سيكون مرشحا ممتازا لمنصب الممثل الخاص. فقد شغل عددا من المناصب الحكومية الرفيعة، بما في ذلك منصب سفير بلده لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وعمل في عام ١٩٩٢ ممثلا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة في الصومال، وعمل قبل ذلك لسنوات عديدة كأمين عام مساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد أبلغني بالفعل باستعداده لتولي المنصب إذا ما قرر مجلس الأمن أن يأذن بتعيين ممثل خاص مشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في منطقة البحيرات الكبرى. وقد تبينت بالفعل أن تعيين السفير سحنون في هذا المنصب سيكون موضع ترحيب من قادة المنطقة.

وبناء على ذلك، التمس موافقة مجلس الأمن على هذا الاقتراح. وسأقدم في أقرب وقت ممكن بيانا بتقديرات تكاليف الموارد اللازمة لتمكين الممثل الخاص من الاضطلاع بالمهام الوارد وصفها في هذه الرسالة.

وأكون ممتنا، لو عرضتم هذه المسائل على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي عنان

- - - - -